



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

العدد 294 يوليو 2007 ، جمادى الثاني - رجب 1428

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

تكريم الطغاة والمجرمين اهانة لضحاياهم وازدراء للقيم الانسانية والاسلامية

إذا كان رئيس الوزراء يعتقد ان "منحه" جائزة تقديرية من الامم المتحدة تعتبر "شهادة حسن سلوك" له فانه مخطيء تماما، وانها تثبت عكس ذلك. انها شهادة اشتراها بأموال الشعب المنهوبة، وان أكدت شيئا فأنما تؤكد طبيعة الفساد المتأصل في نظام الحكم الذي تربع عليه على مدى 36 عاما. وعندما يترك منصبه قريبا، فسوف تلاحقه لعنة الشعب وكرهه وازدراءه له واحتقاره كمجرم ارتكب من الجرائم ضد الانسانية ما لم يرتكبه حاكم خليجي آخر. ان الشعب ليتطلع لذلك اليوم الذي ينتهي فيه عهده الأسود الذي كان ملينا بالدماء وأشلاء الابرياء، ويتمنى ان يكون ذلك قريبا بعون الله. لقد كان عهدا حالكما تميز بالدموية المفرطة والتعذيب والاعتقال العشوائي والابعاد القسري، بالإضافة الى سرقة اموال النفط واراضي البلاد. وتميز بدخول رئيس الوزراء شريكا لأصغر المواطنين في الرزق، وللتجار كبارا وصغارا في الصفقات التجارية والعقود والمشاريع. كما تميز بالقمع المفرط للمعارضين وتكميم الافواه وغلج الجمعيات والمساجد، وممارسة أسوأ أشكال ارباب الدولة. ومع ان من جاء بعده ليس أفضل منه، بل ربما أسوأ كثيرا، فان ذلك لا يجعل الحقبة السوداء التي اعقبت قرار خليفة بن سلمان آل خليفة، الشربير في 26 اغسطس 1975 بتعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني، الاحقية سوداء كالحكة، أدخلت البلاد في نفق مظلم لم تخرج منه حتى الآن. وبذلك أسس نمطا استبداديا فريدا من نوعه، سيظل شاهدا على فساد الحكم واربابه وحقه ضد اهل البحرين، وممارسة عقلية الاحتلال والقمع والاستبداد بلا حدود.

نقول ان "الجائزة" التي منحتها اياه لجنة تابعة للامم المتحدة لا تختلف عن "الشهادات" التي حصل عليها خلال الحقبة السوداء عندما كان يستعمل اموال الشعب المسروقة لشراء "شهادات حسن السلوك" خصوصا من برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي كان يصنف البحرين في المرتبة الاولى بين دول العالم العربي في مجال التنمية البشرية، في الوقت الذي كانت السجون تزرع بالآلاف المواطنين، والمقابر تعج من كثرة الشهداء المظلومين. فأية تنمية بشرية هذه التي تؤدي الى الاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد القسري وممارسة أبشع أشكال التمييز العنصري والمذهبي؟ وأية تنمية بشرية يمكن ان تتطور في ظل الاستبداد والديكتاتورية والحكم العائلي المتوارث. ومع ذلك، عش رجبا تر عجباً. اذ لم يعد سرا ان اموال الشعب المسروقة أصبحت تستعمل لشراء مواقف الافراد والمنظمات في الداخل والخارج. ولا ينسى العالم ما حدث في 1998 عندما كشف الستار عن "الدعم" الذي قدمه رئيس الوزراء لمنظمة ترأسها احدى الخبيرات بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، والذي بلغ 120 الف دولار. كان ذلك الخبر فضيحة للطرفين: خليفة بن سلمان والمنظمة المذكورة. ومنذ ذلك الوقت أصبح واضحا ان النظام الخليفي الاستبدادي يسعى لتغطية جرائمه بكسب مواقف الجهات الدولية المعنية، اما بشرائها مباشرة او بشراء مواقف بعض مسؤوليها بشكل شخصي. واذا كان أمر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وشركة "بوليسي بارتنرشيب" معروفا، اذ كانا يستلمان الاموال في مقابل الدفاع عن النظام

(التمتة صفحة 8)

* في عملية احتجاجية سلمية، تقدمت شخصيات وطنية - سياسية وحقوقية ونسائية. شيعية وسنة، لمسيرة تنطلق عصر يوم السبت 30 يونيو من جامع رأس الرمان باتجاه بيت الأمم المتحدة في العاصمة المنامة، وذلك احتجاجا على قرار لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات تكريم رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على انجازاته في هذا المجال. وقد تقدمت بإخطار الأمن وجاء الرد : "بأن المسيرة ستمنع بالقوة وستضرب بالرصاص الحي، وسيشمل ذلك المشاركين، بل والداعين للمسيرة السلمية". لكن الداعين لها سوف يتواجدوا في المكان وسوف تنطلق المسيرة .

* البحرين تشتري 9 طائرات هليكابتر بقيمة 77.1 مليون دينار ، وهي صفقة كما هي جميع صفقات شراء السلاح في الداخلية والدفاع تتم بسرية تامة ولا يمكن للشعب معرفة أين تذهب هذه الأسلحة وكيف أنها تستنزف أموال الشعب بدون جدوى

وقالت شركة «سيكورسكي» الأميركية، إن مملكة البحرين قررت شراء تسع طائرات مروحية من نوع «بلاك هوك» UH-60M بقيمة 204 ملايين دولار. كما لفتت إلى أن البحرين الزبون الدولي الأول لأحدث مروحيات «بلاك هوك». «مبينة أنه من المتوقع تسليم المروحيات في عامي 2010 و2011.

وذكر بيان الشركة إن الطائرات ستستوعب سلاح الجو الملكي البحريني، وستكون لها القدرة على القيام بمهام متعددة، منها مكافحة عمليات البحث والإنقاذ، وخصوصاً ان المروحيات تعتبر أنموذجاً للجيل الجديد من «بلاك هوك» «المجهز بمعدات رفيعة المستوى تكنولوجياً ولديه قدرات فائقة في قدرة الرفع، وقوة محركها. وتخدم مروحيات .

* أصدرت وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابع لمجلة الإيكونوميست (EIU)، بالتعاون مع فريق دولي من أكاديميين وخبراء في السلام، مؤشر السلام العالمي (الجي بي إي) لـ 121 دولة وفقاً لمستوى السلام النسبي. . انتج الفريق الباحث نتائج الدراسة للسلام في 121 ابتداء من أكثرها وانتهاءً بأسوأها سلاماً، وبرزت الترتيب فضلاً عن الموضوع.

وبينما تصدرت النرويج قائمة الدول الأكثر سلاماً في المرتبة الأولى، بقي العراق في المرتبة الأدنى في مستوى السلام في أسفل القائمة عند المرتبة 121. أما عن البحرين، فهي في المرتبة 62 من بين 121 دولة لتظهر ميلاً كبيراً لعدم الاستقرار السياسي وفقدان السلم وعدم استقراره.

ضحايا جدد للإرهاب الخلفي

بعض ضحايا إعتصام شاطئ المالكية ضد
إبن عم الملك حمد الذي حجز البحر بعد أن
نهب البر وصادر مواقع الصيد . كان
الإعتصام يشارك فيه نواب مجلس الشيخ
حمد ومرخص !



علي فردان



عباس كاظم



أحمد خميس

الكذب المنظم سياسة الملك مع ضحايا التعذيب

بقلم : عباس المرشد

المعيب في لقاء الملك مع أعضاء جمعية حقوق الإنسان أنها كانت تطلب منه تشكيل لجنة مصالحة وطنية وهو طلب ألح عليه ممثلو الأمم المتحدة وسائر منظمات حقوق الإنسان الذين سيشاركون في المؤتمر المزعم عقده لمناقشة العدالة الانتقالية في البحرين، إلا أن الملك أدار ظهره لكل وثائق لجنة ضحايا التعذيب وأوراق جمعية حقوق الإنسان ورفض مناشدة المنظمات الحقوقية لإنصاف ضحايا الإرهاب الأمني وحاول ترويع أن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية قد حدثت بالفعل ومن دون الحاجة إلى تشكيل أي لجنة تختص بذلك . إن الكذب المنظم هنا يمارس دور الدعاية السياسية الرخيصة فمن أجل تمرير قرار سياسي تنتهك القيم والأخلاق ويتم قلب الحقائق . إن الملك يحاول أن يسوق أن العفو العام والسماح بعودة المنفيين والانفراج الأمني المحدود هي معايير العدالة الانتقالية . وحسب البيان الرسمي فقد دعا الملك " الجميع إلى رؤية المكاسب الوطنية التي أنجزت والاعتراف بها ودعمها وتجنب المجادلات العقيمة المستوردة"

لتمرير الكذب المنظم يحتاج الكاذب إلى من يسبقه بالحديث عن فحوى الكذب وقد قام نواب المراكز العامة من كتلة المنبر الاسلامي وكتلة الأصالة بالتصريح قبل اللقاء بنفس الكلام الذي تكلم به الملك من أجل الدفع بهم في مواجهة أي دعوة للإنصاف والعدالة ومحاكمة الجلادين وتعويض الضحايا

الرسالة غير الخفية في مثل هذا الخطاب أنه مؤسسة العرش ترى نفسها والجلادين لديها ضحية مطالبة الناس بحقوقهم . إن مؤسسة العرش تتناسى أنها هي التي ملئت السجون وهي التي أذاقت الناس أقسى أنواع التعذيب وأنها هي التي قتلت أكثر من خمسين مواطناً بالرصاص أو بالتعذيب وأنها هي التي نفت المواطنين ومنعتهم من العودة على ديارهم وكأنها تقول أنها صاحبة الفضل على أفراد الشعب في أن منعت نفسها من الاستمرار في الانتهاكات السياسية والحقوقية.

يتأكد هذا المعنى في دعوة الملك أعضاء الوفد إلى حريتهم في تشكيل لجنة الإنصاف والمصالحة والسماح لهم بعقد ورش العمل والمؤتمرات الخاصة بها ولكن من دون الوصول بها إلى مستوى القرار السياسي وإنما ليمسح العالم حسب قوله " صوت البحرين ضد الانتهاكات وأشكال التعذيب" أي يصعد على ظهورهم .

الذي يجب اتخاذه ويجب على القوى السياسية الوطنية أن تعمل بجهد جماعي من أجل إصدار هذا القرار وهذا لا يتم إلا عبر كشف الكذب المنظم وتعرية الحجج التي تسوقها مؤسسة العرش وزبائنها الدائمون . السؤال الذي يعري هذه الكذبة هل يستطيع الملك ونواب المراكز العامة أن يقنعوا ضحايا التعذيب أن معاناتهم قد انتهت بالتصويت على الميثاق وهم الذين ما زالوا يعانون الويل وبعضهم يبرز تحت نير الأدوية النفسية

لن يحتاج أي مواطن من مواطني البحرين إلى مزيد من الذكاء حتى يكتشف أن سياسية الحكومة تقوم على ما يطلق عليه بالكذب المنظم . لا يتعلق الكذب المنظم بموضوع ضحايا التعذيب فقط وإنما يكاد يشمل كافة قطاعات الدولة والمجتمع ، فعلى أرضية ميثاق العمل الوطني تم اللجوء للكذب المنظم من أجل الانقلاب على الدستور التعاقد واستبداله بدستور منحة يقلص صلاحية السلطة التشريعية ويوسع صلاحية الملك والسلطة التنفيذية . كذلك الحال في التعامل الأمني وتطبيق العقاب الجماعي ومحاصرة القرى كانت الحكومة تلجأ إلى الكذب المنظم حتى تستطيع قوات الأمن ممارسة أكبر قدر ممكن من العنف والقوة المفرطة كما حدث مؤخراً لأكثر من مواطن وفي أكثر من فعالية سلمية .

الكذب المنظم يعتمد أساساً على خلق إدعاءات لا وجود لها من أجل تمرير مجموعة من القرارات والسياسات كما فعل بوش في حرب العراق وكما تفعل الإدارة الأمريكية اليوم مع الجانب الإيراني فهي تقوم بنشر دعوى امتلاك إيران وسابقاً العراق أسلحة نووية وتعمل جاهدة على إقناع الرأي العام بصحة تلك المعلومات الكاذبة .

في الفترات السابقة على ميثاق العمل الوطني 2001 كانت الحكومة تكذب دائماً لكنه كذب كسائر الحكومات الاستبدادية وقوى الشر في العالم مما يجعل من كذبها مفضوحاً وغير قابل للتصديق ولم تكن تقوى على مواجهة الصدق الذي تنشره القوى الوطنية عن مجريات الأحداث . اليوم وفي ظل إتباع سياسية الكذب المنظم تحدث انتهاكات واسعة وكبيرة ولا يمكن السكوت عنها بأي حال من الأحوال ، حتى يصل إلى سلب إرادة الشعب وسلخ هويته من خلال الإبادة الثقافية ومنهجية الطائفية على أسس سياسية واقتصادية . تحت كذبة أن الميثاق الوطني قد طوى صفحة الماضي وأن لا وجود لممارسة أمنية مثل التي كانت في السابق وهو إدعاء صحيح لسبب بسيط يراه الناس هنا ففي السابق يقال لك أننا نعذبك لأننا نكرهك، واليوم يتعرض للتعذيب تحت كذبة حماية الوطن وتطبيق القانون.

في اجتماع ملك البحرين مع ممثلي جمعية حقوق الإنسان البحرينية أكد الملك أن بابه مفتوح وأنه يقف مع المواطن وأن لا عودة إلى ما يطلق عليه بالمرجع الأمني الأول حيث كانت تنتهك حقوق الناس تحت وضوح النهار ومن دون غطاء . ومرة أخرى يفصح الملك عن سياسية الكذب المنظم عندما يقول أن الميثاق الوطني بمثابة مصالحة وطنية وبالتالي لا حاجة لنا بتطبيق العدالة الانتقالية.

رفض- تحت أي عنوان- احتكار السلطة والثروة في البحرين حق ترفض برامج التآمر، طائفة المطالب الشعبية وتغيير التركيبة وتؤكد مطلب دستور ديمقراطي شعبي

التآمر السياسي الذي تعيشه البلاد منذ أن قرر النظام أن يلغي الدور الشعبي في صناعة القرار والمشاركة في الانتفاع بثروات البلاد بشكل منصف وعادل. ولنا في تجربة التسعينيات خير دليل على ذلك.

4. إن ما يقوم به النظام من طائفة الملفات المطلوبة- سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حقوقية- بل إن دعمه وتمويله لبرامج خلق أجواء الإثارة الطائفية من خلال برامج التمييز الطائفي والتميز، وعبر التضييق في ممارسة الحريات الدينية، والاستهداف الطائفي الممنهج لشرائح كبيرة من الشعب، كل ذلك سوف لن يصرف النظر أو يوجه بوصلة المطالب الشعبية الأصيلة لشعب البحرين- شيعية وسنة، التي تتمحور حول عنوانين أساسيين:

أ- المشاركة في السلطة وصناعة القرار الذي تستحوذ عليها العائلة الحاكمة وتم تغييره منذ المشاركة المحدودة لتجربة المجلس الوطني في الفترة 1973-1975م.

ب- المشاركة في الثروة الوطنية التي تنتفع بها العائلة الحاكمة ومن يلف في فلكها ويظهر لها الولاء المطلق.

توافق شعبي يأخذ في الاعتبار بعد المشاركة في السلطة والثروة، دون أن يكون على حساب الشعب الذي هو مصدر السلطات جميعاً

تؤمن حركة "حق" بحقوق جميع المواطنين من أبناء هذا البلد وتمد يدها الى كل الغياري والمخلصين له واستقراره الحقيقي في إطار نسيج وطني وضمن مشاريع وطنية تحقق لكل الوطن وأبناءه الخير وحياة العزة والكرامة بعيداً عن التشرذم الطائفي والقبلي. إننا نؤكد بأن الإصلاح الحقيقي والمخرج الوحيد لأزمات البحرين المتراكمة والمتزايدة، يكمن في توافق شعبي يأخذ في الاعتبار بعدي المشاركة في السلطة والثروة، دون أن يكون على حساب الشعب الذي هو مصدر السلطات جميعاً. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بدستور ديمقراطي جديد يصوغه أفراد الشعب المنتخبون بطريقة ديمقراطية عصرية. سنظل نطالب بهذا المطالب برغم تعسف النظام واستهدافاته وبرغم مشاريع التفتيت وتغيير التركيبة السكانية التي سوف تعود بالضرر على صاحبها، بإذن الله تعالى، وما النصر إلا من عند الله.

وما ضاع حق وراءه مطالب،،

ولهذا تبنى النظام المنهجية القائمة على إحداث الضرر الجسدي والمادي بمن يتبنى الدفاع عن الحقوق أو التعبير عن الاحتجاج- بغض النظر عن سلميته أو إتباعه للإجراءات المتبعة في إخطار الجهات الرسمية. ولهذا جاءت منهجية:

العقاب الجماعي وإمطار المناطق والقرى بالأنواع المختلفة من الغازات الكيماوية والرصاص المطاطي بعد حصارها

تكسير أوصال وأضلاع بمن يقع تحت أيدي قوات الأمن المرتزقة وإحداث عاهات مستديمة فيها- كما حدث للشباب أحمد خميس.

منع سيارات الإسعاف من الوصول للمصابين وكبار السن والأطفال الذين يعانون من آثار الغازات الكيماوية.

إحداث الضرر في الممتلكات الخاصة من قبل القوات المرتزقة من تكسير نوافذ السيارات الواقفة والبيوت في مناطق الاحتجاجات.

منع المستشفيات من إصدار تقارير توثق الإصابات- كما حدث لعلي الخباز وحמיד يوسف وغيرهما.

لترسل رسائل بتوجه استهداف القيادات الشعبية بشكل مباشر، كما حدث في ندوة النويدات في مايو الماضي، حيث قامت القوات المرتزقة بتوجيه الرصاص المطاطي ومسيل الدموع لمنصة المشاركين في تلك الندوة والتي ضمت شخصيات وقيادات شعبية. كما تحاول هذه المنهجية الوحشية أن ترسل رسائل إرهاب وكسر الإرادات والهمم لمن تحدثه نفسه المشاركة أو التواجد، ناهيك عن قيادة، أي تعبير أو احتجاج سلمي على برامج النظام وأشطته داخل البحرين وخارجها. ولهذا فإن حركة حق ترد هذه الرسائل للنظام وتؤكد قناعتها في التالي:

1. إن هذه المسلكية من الاستخدام المفرط للقوة لإرهاب المواطنين والنشطاء تعبر عن حالة تآمر يعيشها النظام مستعصماً بخلق جو رعب وتخويف تمنع أحد- بشكل منفرد أو جماعي- من ممارسة حقه في التعبير بطرق مشروعة. ونؤكد هنا بأن النظام يعيد اجترار الأسلوب القديم في تحويل القضايا المطلوبة إلى أمنية في محاولة لحرف بوصلتها، وإشغال الشعب بتداعيات أسلوبه، خصوصاً في بعدها الإنساني والمادي.

2. إن عودة النظام للمربع الأول – كما يعبرون- من تحريك البعد الأمني، وتخليه عن البعد السياسي المستند على الحوار والتحاور، لا يعبر فقط عن عقدة يعيشها، ولكنه فوق ذلك يثبت فشله في وضع حلول جذرية للقضايا المطلوبة التي ناضل الشعب من أجلها وقدم التضحيات منذ سبعينيات القرن الماضي.

3. إن استخدام الورقة الأمنية أثبتت فشلها في حلحلة

المعاملة الأخيرة للجهاز الأمني للنظام تركز على التعذيب في مكان الاحتجاج أو الاجتماع والتعامل بطريقة وحشية وشكل غير إنساني مع أي صورة من صور التعبير عن الرأي، سواء كان اعتصاماً أو مسيرة أو ندوة، وبغض النظر عن عدد ومكانة المشاركين، خصوصاً إذا كان الداعي للفعالية حركة حق أو بمشاركة قياديين. تتمحور المنهجية الجديدة على إحداث أكبر قدر ممكن من الألم وترك المصاب بمعاناته لتأديبه ويكون عبءاً للآخرين، بالضرب بالعصي البلاستيكية والركل بالأحذية القاسية، في أماكن مؤذية كالوجه والرقبة وأسفل الظهر والبطن. تأتي هذه المنهجية من تعاطي النظام بعد أن ساهمت الاحتجاجات السلمية عن كشف زيف المشاريع "الإصلاحية" التي يتشدد بها في كل محفل، وذوبان مساحيق التجميل على تلك المشاريع والتي بذل عليها الأموال الطائلة من ثروات الشعب المنهوبة.

قدرة "حق" على توصيل المطلب الشعبي لدستور ديمقراطي عصري أكبر منظمة دولية على الأرض بتسليم أكبر عريضة في تاريخ البحرين (82 ألف

وقد زادت وحشية النظام في تعامله مع المؤسسات الرافضة للذوبان في مشاريعه والانتقاد له، كحركة حق، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، واللجان الشعبية الأخرى، خصوصاً بعد قدرة "حق" على توصيل المطلب الشعبي لدستور ديمقراطي عصري أكبر منظمة دولية على الأرض بتسليم أكبر عريضة في تاريخ البحرين (82 ألف توقيع)، وقدرة مركز البحرين لفتح خطوط تواصل مع لجان المفوضية العليا لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية كبرى، وتمكن اللجان الشعبية من الحضور الشعبي والإعلامي في طرح ملفاتها الخاصة.

تعبر هذه المنهجية عن ضيق صدر النظام بالفسحة النسبية للتعبير عن المطالب الشعبية وقدرة القائمين عليها على تحويلها وطرحها بقوة على المستوى الداخلي والخارجي، برغم الحصار الإعلامي والسياسي وبرغم التهديدات والاستهدافات وتشويه السمعة للنشطاء والعاملين في المجال الحقوقي.

صنع الفقراء والمتسولين من شعب البحرين

بقلم : د. عبدالجليل السنقيس

يصل إلى 30 ديناراً شهرياً. الوقت- 29 مايو 2007م[1]

نسبة الفقراء:

89 % من الموظفين يتقاضون رواتب أقل من 400 دينار والنسبة تزيد إذا أخذ في الاعتبار من يتقاضون أقل من 500 دينار شهرياً. إن هذه التوجه، يدل على استحقاق من يتقاضى أقل من 400 و500 دينار شهرياً، نظراً للتضخم في الأسعار، احتكار البضائع، انتشار حالة الفساد



كلما وددت أن أكتب في موضوع، غصصت بأخر، حتى كاد القلم أن يجف، وكدت أصاب بداء الإحباط واليأس- الذي نال الكثير من الكوادر والنشطاء- من تغيير الحال. فمقابل طيبة هذا الشعب، يقابل بالعدو والمكيدة والتآمر، ومقابل الساحة والقناعة، يقابل بسرقة قوته وثرواته، ومقابل التسامي على الجراح، ومحاولة نسيان الماضي، على ما فيه من معاناة، يقابل ببرامج تهجير (سنعود لذلك لاحقاً) بكشف إحدى ملفات التهجير (المقنن)

من أجل لقمة العيش تارة، ومن أجل الكرامة تارة أخرى، ومن أجل الأمن والأمان تارة أخرى. فماذا جنى شعب البحرين، حتى يعاني ما يعاني ويقاسى برغم كل تلك الساحة والدماثة ورفيع الخلق؟ هل يجب عليه أن يتخلى عن خلفه ويطالب عن حقه بالقوة، حتى يتم احترامه، وهل يجب أن ينتشر الخراب والدمار في هذه الأرض حتى تسمع صيحة أبناء وبنات هذا الشعب؟ وسبب هذا المقال، هو ما قرأته منذ عدة أيام، بشكل يومي وحتى هذا اليوم، وتغطية في جريدة الوقت، بخصوص البحث عن آلية لتوصيل الدعم المالي للأسر البحرينية الكريمة. وقد جاء في موضوع الجريدة:

"علمت «الوقت» من مصادر مطلعة، أن لجنة توصيل الدعم لمستحقيه وضعت أمام الحكومة سيناريوهين اثنين يتعلقان بطريقة إيصال الدعم إلى مستحقيه، كإجراء بديل عن الدعم المباشر للمواد الاستهلاكية. وذكرت المصادر أن السيناريو الأول يتضمن توجيه الدعم إلى المواطنين عن طريق البطاقات التموينية (الكوبونات)، في حين يشتمل الثاني على دعم الأسر مادياً وبشكل مباشر (علاوة معيشة). ولم تحدد اللجنة سقف الدخل الذي ستصرف علاوة المعيشة بناء عليه، بحسب السيناريو الثاني، في حين أن هناك 3 احتمالات تبحث،

حيث من الممكن اعتماد 400 دينار فما دون، أو 500 دينار فما دون، أو 1000 دينار فما دون بالاعتماد على عدد أفراد الأسرة ودخل الزوجين معاً. واستبعدت المصادر السيناريو الأول والمتعلق بالبطاقات التموينية (الكوبونات) لعدم نجاح الطريقة في بعض الدول التي اتبعتها، بسبب قيام المواطنين ببيع البطاقات في السوق السوداء. وبحسب الأرقام، فإنه إذا تم اعتماد سيناريو تقاضي الأسرة رواتب ذات دخل أقل من 400 دينار، فإنه سيشكل 89% من الموظفين، وترتفع هذه النسبة في حال اعتماد الـ 500 دينار فما دون، أو ألف دينار بشكل متفاوت. وبينت أن المبلغ الشهري المتوقع تقديمه للأسر المستحقة للدعم

الذي يصل 400 و كذلك 500 دينار شهرياً (ويصل لألف دينار) بأنه وضع يحتاج الدعم المادي، فماذا نقول عمن لا يتجاوز راتبه 100 و120 دينار شهرياً؟ كيف يستطيع أولئك، وهم أعداد كبيرة جداً من شعب البحرين، تحت هذه الخط، في معاناة ومغالية للمعيشة. بعضهم يستلم إعانة من الصناديق الخيرية، بعضهم يوجد عليه أصحاب الأيدي البيضاء من أبناء الشعب بشكل مباشر، وبعضها، لا تتحمل كرامته أي إعانة من أحد، فهو إما أن يبحث عن أي عمل إضافي آخر، حتى وإن اضطره لأن يعمل "حصلاً"، أو أن "ينظف" سمكاً، أو غيرها من المهن في أحد الأسواق، وهي مهن لا تدر على صاحبها إلا النزر القليل في ظل المنافسة الشديدة من المتكسدين عليها من البحرينيين، الأصليين و"المستوردين".

قانون خاص للتسول في البحرين، وما هي أسبابه ودلالاته؟

صدر يوم أمس الأول قانون "مكافحة التسول والتشرد" رقم 5 لعام 2007م. وقد جاء في ذلك القانون أنه "يعد متسولاً كل من وجد في الطريق العام أو الأماكن أو المحلات العامة أو الخاصة يستجدي صدقة أو إحساناً من الغير حتى وإن كان غير صحيح البنية أو غير قادر على العمل". وكذلك "يعتبر من أعمال التسول ما يأتي: عرض سلع تافهة أو ألعاب استعراضية أو غير ذلك من الأعمال التي لا تصلح مورداً جدياً للعيش بذاتها، وكان ذلك لقصد التسول، اصطناع الإصابة بجروح أو عاهات أو استعمال الأطفال أو أية وسيلة أخرى من وسائل الغش بقصد التأثير على الجمهور لاستدراج عطفه". أليس غريباً أن يصدر مثل هذا القانون في البحرين- هذه الدولة الغنية في نفسها، الفقيرة مقارنة بغيرها من دول الخليج؟ وصل الحال لوضع الناس وضيق الحياة عليهم انتشار حالة التسول بشكل ملفت، بحيث أن السلطات تستخدم قوة القانون- كما تستخدمه لمنع أي مظهر من مظاهر التعبير والاحتجاج- لمنع بروز تلك الحالة في

الإداري والمالي، وتخلى السلطات عن دورها ومسئوليتها في حماية ورعاية المواطنين مادياً، على أقل تقدير. تمثل هذه الأرقام حالة من وضع البحرينيين المادي السيئ، بحيث تفكر الحكومة في خيار البطاقات التموينية - وما يرتبط به من فساد من جهة، وحالة إذلال وسيطرة من جهة أخرى، يذكرنا بالوضع في الاتحاد السوفييتي السابق، وفي دول الدكتاتوريات المؤسسة على المافيا عصابات المال.

وضع الفقراء- أغلبية الشعب فقير أم مفقر:

إذا كان تقييم الوضع بالنسبة للأسر ذات الدخل

صنع الفقراء

البقية من صفحة 4

الشارع وأمام أعين الناس. إلا يدل ذلك على وضع اقتصادي واجتماعي سيئ ومتدني، بحيث يلجأ ويضطر - وبعضها يمتحن مهنة- للتسول ومد يده للآخرين، ويكشف وجهه- الذي فقد أي ماء، بعد مد اليد وتعاطي الآخرين، من تجاوب أو رفض أو نهر؟ ألا يشين هذا الوضع - وهو اضطراري للبعض- البحرين والبرانيين؟ كيف يرضى النظام والعائلة- إذا كانت تدعي الانتماء لهذه الأرض- أن تنتشر هذه الظاهرة في البحرين؟ لم تأت هذه الظاهرة من فراغ، كما لم يأت انتشار غيرها من الظواهر الاجتماعية، كالسرقة والجريمة، والدعارة والمخدرات والاعتداء على الآخرين، بشكل يعبر عن طبيعة شعب البحرين. فهذه ليست طبائعه لم تكن فيه، ولم تترعرع في وسطه، ولكنها جاءت ردة فعل ونتيجة طبيعية لحالات الإفقار والإندفاع وسحق الطبقة الوسطى وكيسها باتجاه الطبقة الدنيا، لتوسيعها وخلق طبقتين في المجتمع؛ طبقة غنية فاحشة الغناء، تنال ما تشاء دون جهد أو عناء، وطبقة مسحوقة، لا تكاد تعيش وتحس بوجودها، همها لقمة العيش غير المضمون. وهذه السياسة الفعالة التي تنتهجها الأنظمة العربية وفي مقدمتها راعية النهضة العربية- مصر، وسوريا والأردن وغيرها، بقصد التحكم في زمام الأمور، ولجم التحركات الشعبية المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة.

النظام البحريني- على خلاف أنظمة دول الخليج- لم يكتف بإتباع منهجية التقفير المستقاة من تجارب الدول العربية التي ذكرت، ولكنه تعدى على تلك الأنظمة بانتهاج أساليب أكثر تمييزاً للشعب. في مقدمة تلك البرامج استيراد الجنسيات المختلفة- وتخفيف الضغط الذي تمثلته على أوطانها اقتصادياً واجتماعياً- وتمكينهم اقتصادياً في البحرين. وهذا أمر لم يحدث في أي من تلك الدول المشار إليها. فلم نجد ان مصر تستورد سويين وتمنحهم الوظائف على حساب المصريين، أو أن يقوم الأردنيين باستيراد المصريين وزرعهم في وزارات الأردن ومؤسساتها على حساب مواطنيها، ولم نرى أن اليمن دعت السوريين أو الأردنيين أو المصريين للانتقال لها ووفرت لهم الوظائف والسكن والأمن الاجتماعي. النظام البحريني هو المتفرد الوحيد بين الدول العربية الذي ينتهج هذه المنهجية دون مراعاة لآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد ذهب النظام أبعد من ذلك، حينما تخلى عن مسؤولياته تجاه البحرينيين، وبدأ بالتنسيق مع دول الجوار للمساعدة في صنع عمالة مهاجرة ومهجرة تترك بلدها ووطنها الذي يحتضن غير البحرينيين. وفوق كل ذلك، فهو يترك مسؤوليته عن توظيف من يبتعثهم للدراسة على حساب الدولة، وبمعنوا فتح المجال- وكأنه مفتوح

للجميع- لانتساب لأي مؤسسة يشاءون بعد تخرجهم أو انتهاء بعثاتهم. إنها وسيلة لتخلي الدولة عن توظيف المواطنين، أو ترفيتهم بعد ابتعاثهم، بل هي فسح المجال لهجرة وتهجير العقول البحرينية لخارج الوطن (ملف سنتناول له لاحقاً).

مقدرا الدعم: 30 دينار شهرياً- تفنن في الإذلال:

تصوروا مقدار الإذلال والمهانة، 30 دينار شهرياً إعانة لكل أسرة، وهي لا تساوي ثلث يومية وكيل الوزارة المنقطع عن العمل لعشر سنوات ولا زال يستلم راتبه في إحدى الوزارات (انظر الوسط العدد 1719 - الثلاثاء 22 مايو 2007 الموافق 6 جمادى الأولى 1428 هـ [2]). ألم تصرح الحكومة من يومين بعد كشف الحساب الختامي الموحد للدولة لعام 2006 عن تحقيق فائض تجاوز ١٤١ مليون دينار؟ ألم تستند هذه الحكومة الفاسدة والطائفية بامتياز على مقدر 40 دولار لبرميل النفط في حين انها تبنيه بأكثر من 60 دولار في السوق العالمية؟ أين المائة وخمسين ألف برميل (نصيب دخل النفط من بنر أبي سعة البحري، وهو الذي تتقاسمه البحرين مع السعودية مناصفة. يبلغ الانتاج اليومي لهذا البئر حوالي 300 ألف برميل يومياً. فإذا كان قيمة البرميل النفط في السوق العالمية 60-70 دولار، فمع اعتبار القيمة الدنيا، فإن مدخول هذا البئر للبحرين - يومياً- 9 مليون دولار فقط، لا تدخل في ميزانية الدولة وإنما في جيب الشيخ حمد وعائلته).

أما عن قيمة الأراضي، البرية والبحرية، وهي أعلى قيمة ومدخولاً من النفط والغاز، فقد استحوذ عليه أبناء الشيخ حمد عبر شركات التمويل، والإستثمار والعقارات، التي تغص بها البحرين بأسماء مختلفة، ولكنها كلها مملوكة لـ"أبناء الملك". فهناك درة البحرين، وأمواج، وتوسيز، وإعمار، ورفاع فيوز، وغيرها، يتلاعب الصبيان بأموال الشعب المسروقة، بينما تفكر "الحكومة الرشيدة الموقرة" بوسيلة تفضل بها بدينار واحد يومياً على العوائل التي يقل مدخولها عن 400 أو 500 دينار. وتأتي المسخرة الأخرى، بأن الزيادات والتفضلات والمكافآت التي يتفضل بها النظام يعطيها بيد ليأخذها باليد الأخرى. فيفكر في المعونات، البونس، والزيادات في الرواتب، ليسترجعها مرة أخرى من خلال الزيادة في الإسطقات، و"الضرائب غير المكتوبة"، عبر صندوق دعم التعلل والتأمين عليه، وصندوق التقاعد وتسديد النقص الذي نتج بسبب السرقات التي أصدر عنها مجلس 2002 شهادة زور، عفواً الزيادات المطلوبة من الخبير الإكتواري لتمكين الصندوق من القيام بدوره المستقبلي في دفع الإستحقاقات!!!

وبالتالي، فإن النظام لم يعمل بشكل جدي لرفع

مستوى الدخل، وحماية المواطنين من طائلة الفقر، بل عمل من خلال سياسته المبنية على الولاءات، من تقريب وإغناء من يواليه، فيغدق عليه ما يشاء، فهو عضو في الشورى، ومجلس أعلى، وصاحب مركز، وكاتب، وأمين عام، وعضو منتدب، وهكذا المسميات التي ينتج عنها بالدفاع المستميت عن شتى. وكيف لا يقوم أولئك بالدفاع المستميت عن النظام، على كل منبر وفي كل مكان، وهو يغدق عليهم- كما يغدق على المرتزقة الذين يأتي بهم من الخارج ليساهموا في إفقار الشعب ومحو وجوده. إنما يقوم به هذا النظام الدكتاتوري المتفرد والمتسلط، هو إتباع سياسات متوازية، من التفجير والتهجير وإحلال الشعب بشعب آخر، كل ذلك للتفرد بالسلطة والثروة. البحرين ليست فقيرة، والدليل على ذلك المباني التي تعانق السماء على حدود المنامة الشمالية، وتلك الجزر الصناعية التي تحاصر سواحل البحرين المسروقة، وتلك المجمعات التجارية التي بدأت تغص بها البلاد. إنما هي سياسة الاحتكار والتسلط على مصادر الدخل المختلفة والتي لا يريد النظام- ومستعد ان يصفي معارضيه الذين يكشفوا ذلك للعالم- أن يسمح لأحد أن يشاركه فيها. وأعجب كل العجب من هذا الشعب المسكين الذي يرى ماله وثرواته يتلاعب بها الصبيان، وهو يمد يده - بكل ذل ومهانة- لدينار لا يكفي لقوته اليومي. وبينما يتنعم السارقين والفاستين وأولئك الذين يستلمون آلاف الدنانير وهم في بيوتهم يتنعمون، لا يرى الآلاف من الشعب ما يحفظ ماء وجههم، وعزتهم.

النتيجة:

يراد لهذا الشعب أن يكون فقيراً، لأنه "إذا دخل الفقر قرية، قال له الكفر خذني معك". ومتى ما أصبح الشعب فقيراً، فلن يسعى للمطالبة بحقه في السلطة والثروة التي تتفرد بهما العائلة ومن يلف حولها. وأخيراً، أتعجب، كما تعجب الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري الذي يقول، أعجب من لا يجد قوت يومه، كيف لا يخرج للناس شاهراً سيفه. هذه ليست دعوة للعنف أو الإرهاب كما يصفون، وإنما هي للمطالبة المشروعة للانتفاع من مخرجات خير هذه الأرض ومواردها التي يجب أن ننقع بها جميعاً، وبالتساوي، لا أن تتفرد بها عائلة أو عوائل موالية، ويموت الشعب فقيراً مدقعا.

إن ذلك ممكن (أي المطالبة)، متى ما عرفنا الحق وسعينا للمطالبة به، فما ضاع حق وراءه مطالب.

[1] <http://www.alwaqt.com/art.php?aid=57459>

[2] http://www.alwasatnews.com/newspaper_pages/ViewDetails.aspx?news_id=48776&news_type=LOC&writer_code=

جياع لكنكم ليوث الوغى بايمكانكم

صاغ الشعر النبوي ليشتم غالبية هذا الشعب وتراثه، وهو الذي يدير مجلس الشورى عبر وكلائه ويدير مجلس الوزراء بعد ان قبل اللص الكبير بالصمت والانتظار حتى يحين قدره. أنتم أيها المعطلون ضحايا هذا النظام الوحشي الماكر، فليكن جوعكم سلاحا ضدهم، تقاومونهم به، ولتكن اجسادكم المعذبة ونفسياتكم المحطمة ادوات التغيير المطلوبة لاستبدال هذا النظام بما هو خير منه. ولا يخيفكم فرعون وجنوده ببغيهم وضلالهم وارهابهم، فسوف يغرقون في البحر عما قريب، لانهم عاثوا الفساد في الارض، وبدلوا نعمة الله كفرا وأذاقوا شعبهم أشد العذاب.

أيها المعطلون. لا تسمحوا لأحد باستغلال قضيتكم او التحدث باسمكم، فان لكم حقوقا يسعى المحتلون لاستبدالها بالمكرات تارة، وبالسرقات التي يذهبونها من العاملين ضمن قانون "التعطّل" السيء الصيت، لانهم يصرون على الاستمرار في السرقات والتلصص بأساليب مقننة. فهم يشرعون المنكرات ويقنونون الظلم، ويدسترون الاستبداد والاحتلال. فايحكم ان تخذعوا او تحرفوا عن مسيرتكم الهادفة لاصلاح الشأن، واحذروا المحاولات التي تبذل لابعاد قضيتكم عن جوهر صراع أهل البحرين ضد هذه الطغمة المحتلة الفاسدة، فانها لا تنفصل عن قضايا الشعب الاخرى: كقضية ضحايا التعذيب، وقضية الاسكان وقضية سرقة الاراضي واموال النفط وتغيير هوية البلاد وشعبها، وحماية الجلادين والقتلة. انكم ابناء شعب متحضر تواجهون وحوشا في اشكال آدمية، وقطاع طرق بلا أخلاق او وازع من ضمير. ومع ذلك فقد حمدتم الله على رزيتكم، ولم ترفعوا السيف بوجه المجرمين الذين يسامونكم على ما هو حق لكم، وقد قال امير المؤمنين عليه السلام: "عجبت لمن لا يملك قوت يومه، كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه". فالصمود الصمود، والصبر الصبر حتى يحكم الله بيننا وبين القوم الظالمين.

الله؟ ألا ان نصر الله قريب". انها محنة لهذا الشعب، أبصر صبرا ايجابيا يعتمد مبدأ مقاطعة الظلم والظالمين، ويجاهده ليضعفه ويزلزل قواه، ام يستكين ويستسلم ويساير. وهي محنة على المستوى الشخصي لكل من المظلومين: أيسكت على الظلم ام يصرخ بوجهه ويقاومه؟ هل يطبع علاقاته مع رموز الظلم ام يقطعهم كادنى مستوى لتغيير المنكر؟ أيمد يديه خائفا لرموزه، ام يستكبر عليهم ويشمخ ويكسر عنفوانهم بابائه الحسيني؟ وهي محنة على مستوى الاخلاق: أنسعى لبناء الشخصية الاسلامية النزيهة التي تترفع على الفساد والمجاملة واقرار الظلم والتفوه بكلمات التعظيم والتبجيل للطغاة؟ ام نقبل بعطاياه ونقبل بالرواتب العالية التي تدفع لنا لشراء موافقنا، ونحن نعلم ان هناك من يتصور جوعا، ومن لا ينال عشر ما نحصل ويبدل من الجهد اضعاف ما نبذل؟ وبكلمة أوضح: أنقر الظلم ام نرفضه؟ أنواجه اجراءاته خصوصا في مجال العطاء غير العادل؟ ام نقبل به لانه يملأ جيوبنا؟ انها اموال سحت ندعو الله سبحانه وتعالى ان لا يطمعنا فيها، وان يغنينا بحلاله عن حرامه، وبطاعته عن معصيته، وبفضله عن سواه.

أيها المعطلون عن العمل: البحرين تسعكم جميعا في دوائر رزقها، وفيها من الخير ما يغمركم ويزيد، ولكن اذا انتشر الظلم جاع الناس، وسعى الظالم لضمان طاعة الناس بتجويعهم والاستخفاف بهم. وذلك هو المنطق الفرعوني المقيت: فاستخف قومه فأطاعوه. البحرين ايها الاخوة هي بلدكم وبلد آبائكم وأجدادكم، وقد اختلط ترابها ببقاياهم، وصنعوا تاريخها بدمهم وعرقهم، وشيدوا مجدها بايمانهم وعلمهم، حتى احتلها الغزاة ودثروا ذلك التراث، ويسعون اليوم لمحو آثار الآباء والاجداد، ويفرضوا على النشء ثقافتهم التي تفتقر الى العلم والأدب، ويكفي ان من يمارس دور رئيس الوزراء اليوم ليس هو "العم العزيز" بل هو من

ان من مهازل القدر ان تكون حقوق العاطلين (او بالاحرى المعطلين) عن العمل موضوعا للمزايدة والمساومة في السوق السياسي الذي يرأسه كبار اللصوص. فلولا هم لما كان هناك عاطلون في بلد أنعم الله عليه وعلى أهله بالخير، ولكنه ابتلي بعصاة اجرامية تسرق بدون حساب. اقول انها لمهزلة كبرى ان يستحوذ رأس النظام على ثلثي المدخولات النفطية التي تصل الى ستة مليارات دولار سنويا، ثم يسعى لمضايقة الناس في ارزاقهم باستقطاع نسبة من مدخولهم الضئيل.

لقد عرف عن العم العزيز انه كان ينافس الناس في ارزاقهم، فيستحوذ على الصفقات والعمولات والمشاريع، ويقتطع الاراضي من كل حذب وصوب حتى وضع يديه على قطعة ارض كبيرة في أغلب قرى البحرين. اما الحاكم "الاصلاحي" وابنه الذي طالما تشدق بالنزاهة، فقد أصبحا أكثر شرها ونهما من عمهما. لقد عمدا الى البحر وتملكاه، وشجعا الآخرين من رموز هذه العائلة السارقة على وضع ايديهم على الاراضي البحرية بعد ان تقاسموا اراضي البحرين البرية. وما قضية "الحضور" الاخيرة الا احد مصاديق الجشع الخليفي الذي لا يعرف الحدود. انها قصة الأبناء الذين يعتقدون ان الله خلق هذه الارض لهم وسخر شعبها لخدمتهم، وهذه النظرية التي تعتمد مقولة التملك الالهي للعائلة المختارة لا تختلف عن عقلية الاحتلال الصهيونية التي تقوم على اساس الشعب المختار الذي أراد الله له ان يملك ارض الميعاد.

نقف اليوم حيرى امام هذا النظام الذي أوغل في الفساد والظلم والاجحاف والتمييز، واعتمد سياسة الابادة التي تعتبر من اكبر الجرائم ضد الانسانية، ضمن ما اصبح معروفا بـ "التجنيس السياسي" لنسجل موقفا تاريخيا يؤكد انه نظام غير شرعي بعد ان مزق مصدر الشرعية الوحيد بيننا وبينه. ومع استمرار هذا النضال المشروع لاعطاء الشعب حقه في تقرير مصيره والانطلاق مجددا من حيث انطلق في 1971، فمن المتوقع استمرار المعاناة على كافة الصعدان: فعلى المستوى الاجتماعي ستستمر المحنة لاننا نواجه نظاما ارهابيا شرسا لا يؤمن بقيم اسلامية او انسانية، ولكن هل المحنة الا قدر المؤمنين الصابرين المحتسبين حسب المفهوم القرآني الذي تؤكد الآية: "ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء، وزلزلوا، حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه: متى نصر



في اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب اللجنة تدعو إلى تلاقي كل القوى المخلصة لحلّ الملف وفقاً للمعايير الدولية

سوف تخسر السلطات كلّ ملايين التي تصرفها في تلميع صورتها والترويج للمملكة الدستورية المزعومة، لأنّ حقوقي العالم والشرفاء في كلّ مكان يعلمون جيداً ما الذي يجري على الأرض، يرون كيف أن الحكومة لم تستطع حتى الآن أن تقدّم إجابات شافية وواقية على تساؤلات ومطالبات اللجنة الأمامية لضحايا التعذيب، وهي ما تزال تتخلف عن تقديمها تقريرها الدوري بهذا الشأن لأنها لا تملك ما تقوله، بل إنها تعلم أن ملفها الأسود ازداد سواداً وملف انتهاكاتها أصبح معروفاً للجميع، وفي كلّ مرة يُضاف الجديد من أنواع القمع والتعذيب الوحشي.

إن اللجنة، وهي تواجه ضغوط السلطات وإرهابها، تعلن أنها لجنة تأسست بغرض أهداف محدّدة، ووجودها مرهون بتحقيق هذه الأهداف، وليس على السلطات إلا أن تقتنع بأن المماطلة وأسلوب التخويف والتأمر لن يؤدي إلى نتيجة حاسمة، كما أن تصعيد الانتهاكات وتخريج الدفقات الجديدة من قوات القمع واستيرادها من الخارج وإعادة مجرمي الحقبة السوداء لممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي وإهانة الناس من جديد.. كلّ ذلك لن يجدي نفعاً، وعليها فقط أن تستجيب لمطلب اللجنة – ومن تمثّل من الضحايا وعوائل

تزامناً مع اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب، اعتادت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب أن تختار هذه المناسبة لتكون منطلقاً جديداً لعملها الحقوقي والمطليبي، ولتكون عنواناً لتأكيد ثوابت اللجنة التي قامت على أساسها، فعلى الرغم من التجارب العديدة التي مرّت بها اللجنة، ولاسيما المضايقات والملاحقات والمؤامرات التي لا تنتهي ضدها من جانب السلطات الرسمية في البلاد، ولكنها في المقابل سعت بكلّ قوة من أجل الحفاظ على أهدافها ومطالبها العادلة، واستطاعت اللجنة أن تتدرّج في طرح مطالبها وعرضها على أكثر من مستوى، حيث ارتأت اللجنة في البدء أن تعمل على ترسيخ مطالبها في الوجدان الشعبي، وجرى تنظيم سلسلة من الاعتصامات والمسيرات والبرامج والندوات والأنشطة



إعتصام اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب بذكرى
اليوم العالمي للتضامن مع الضحايا

الإعلامية المتعددة لأجل هذا الغرض، ونجحت اللجنة في تثبيت حقها الطبيعي في الاحتجاج السلمي، ولم ترسخ يوماً لتهديدات السلطات وقمع أجهزتها الإرهابية. وفي موازاة ذلك، ارتأت اللجنة أن تعزّز من وجودها الحقوقي في العالم، واستطاعت بالتعاون مع عدد من المنظمات واللجان الحقوقية في إيصال صوت الضحايا إلى أعلى المستويات العالمية المعنية بهذا الملف وبحقوق الإنسان. وبهذا أصبح ملف الشهداء والضحايا من أكثر الملفات قوة وحضوراً، ما جعل السلطات تستخدم كلّ وسائلها للنيل من اللجنة والنشطاء الحقوقيين لأجل التأثير على أنشطتهم والتشويش عليها، غير أنّ صدور توصيات لجنة مناهضة التعذيب الدولية أفضل هذه المحاولات، وكان الإجماع العالمي على إلغاء المرسوم بقانون 56 عنواناً على ذلك.

في هذه المناسبة، تؤكد اللجنة مجدداً على استمرار تحركها المطليبي من أجل تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وأسر الشهداء واقتياد الجلادين والقتلة إلى محاكمات عادلة وبالمعايير الدولية. نؤكد على ذلك ونحن نعلم جميعاً حجم الضغط الإرهابي وسياسة كسر العظام التي تتبعها السلطات، والتي وصلت إلى حدّ تجاوز معه كلّ الحدود وأبطل كلّ الدعايات والديباجات الكاذبة التي تتحدث عن الإصلاح والشفافية والديمقراطية الدستورية. ولعل السجلات والوثائق التي تمّ توثيقها دولياً حول حوادث القمع والتعذيب في الأشهر القليلة الماضية؛ يقدّم عينة شاهدة برسم كلّ الحقوقيين والسياسيين في العالم.

إن السلطات البحرينية لن تستطيع أن تضمن وجهاً محترماً في أروقة العالم مادامت تصرّ على استخدام الخداع، فمن ناحية تتحدث عن العدالة والشفافية وحقوق الإنسان، ولكنها من ناحية أخرى تدرّب جحافل من القوات الخاصة وتحضّهم على ارتكاب أشنع الجرائم والانتهاكات ضد الناس والنشطاء وتمنعهم من مزاوله أبسط أساليب التعبير عن الرأي.



إستمرارية الإعتصامات والمسيرات هي سمة فعاليات اللجنة

الشهداء- والذي أصبح مطلباً دولياً، بأن تلغي مرسوم 56 كبادرة حسن نية ومقدمة لتشكيل إطار وطني مشترك لوضع برنامج جدي للمصالحة الحقيقية والشاملة وتحقيق مفاهيم العدالة الانتقالية، وبغير ذلك فإن السلطات تصرّ على البقاء في لبّ الأزمة وتدويرها.

في هذا اليوم العالمي للتضامن مع الضحايا، نجدّد عهدنا مع ضحايا التعذيب والشهداء ونؤكد استمرارنا على الطريق، كما تجدد اللجنة سعيها ورغبتها الأكيدة في التواصل والتعاون مع جميع القوى والمنظمات المخلصة المهمة بحلّ ملف الشهداء والضحايا وفقاً للأهداف العليا والمعايير الدولية، فالجميع مسئول على معالجة هذا الملف والمشاركة في حمله والدفاع عنه بكلّ الوسائل والطرق الحقوقية.

المجد للشهداء وضحايا التعذيب
والخزي والعار للجلادين والقتلة.
اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب
المنامة – البحرين
22 يونيو 2007م

تكريم الطغاة والمجرمين اهانة لضحاياهم

البقية من الصفحة 1

الخليفي الاستبدادي في المحافل الدولية، فان هناك معلومات اخرى عن قيام الحكم الخليفي في السنوات الاخيرة بالسعي للتأثير على مواقف منظمات حقوقية وجهات اعلامية مرموقة وذلك برشوة بعض مسؤوليها في مقابل التغاضي الحقوقي والاعلامي عما يجري في البحرين. ولقد اصبح امرا شبه مستحيل الحصول على بيان داعم من بعض المنظمات التي كانت في السابق، تصدر تقاريرها ضد حكومة البحرين بشكل منتظم، او تبث الاخبار بشكل موضوعي حول ما يجري في البحرين من استبداد وقمع. لقد استطاع المال المسروق من ابناء البحرين اليوم اسكات بعض المنظمات والجهات الاعلامية، ولكنه ما يزال عاجزا عن اسكات الجميع. وبالتالي لم يعد مستغربا ان يحصل خليفة بن سلمان "جائزة تقديرية" من الجهة المسؤولة عن التنمية البشرية بالامم المتحدة. ولكن ماذا سيحقق ذلك لهذا الطاغية الدموي؟

سياسة الفساد هذه هي التي دفعت بعض الاشخاص الذين كانوا محسوبين على المعارضة سابقا لعرض مشروع تأسيس مركز شبيه بمركز الخليج المذكور، يمارس الدعاية للنظام الخليفي في الغرب، وتنظيم سفرات البرلمانيين الغربيين وزوجاتهم لقضاء الاجازات المجانية في البحرين، واضعاف تأثير فعاليات المعارضة التي تكشف جرائم هذا النظام امام العالم، وتدافع عن شعب البحرين المظلوم وحقوقه. ان الفساد آفة الشعوب والامم، فهو يقتل الضمائر والقيم ويقضي على انسانية الانسان الذي يروج للقتلة والسفاحين واللصوص ومصاصي دماء الشعوب، ويكرس الفساد كأساس من أسس السياسة الحديثة، وأسلوب من أساليب "الحكمة السياسية". انها فتنة للناس في قيمهم واخلاقهم ودينهم، اذ يبقى هذا الفساد خارج دائرة المنكر التي يطالب المسلمون بمواجهتها والتصدي لها، فيصبح المنكر معروفا، وتصبح المناداة بمواجهته من المنكرات في نظر البعض. ان هذا النظام افتتن الناس في كل شيء، ابتداء بمعيشتهم واخلاقهم وانتهاء بقيمهم ودينهم. انه جانب من سياسات الفساد المستشرية في انظمة الخليج القمعية. فما جرى في صفقة "اليمامة" التي ابرمت في 1985 بين الحكومتين البريطانية والسعودية مؤشر آخر على ممارسة الفساد على اعلى المستويات. وفي الايام الاخيرة طالبت وزارة العدل الامريكية الحكومة البريطانية بالسماح لها في الحصول على معلومات من البنك المركزي البريطاني للتحقيق في مدى ممارسة الفساد المالي في تلك الصفقة، وما اذا كانت الحكومة البريطانية متورطة فعلا في دفع اكثر من مليار جنيه استرليني كرشوة لمسؤولين سعوديين، وكان توني بلير قد امر في شهر ديسمبر الماضي بغلق التحقيق في الصفقة بذريعة ان ذلك سوف يمنع السعودية من التعاون في مجال الحرب ضد الارهاب. واعتبر ذلك خطوة غير موفقة من جانب الحكومة البريطانية وانها تشجيع للفساد وممارسته من اجل تحقيق مكاسب مالية وتجارية.

رئيس وزراء البحرين لم يمارس شيئا غير الفساد في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والادارة. هذا الفساد يشعر به المواطن الذي يسعى لتسيير اموره في دوائر الدولة، اذ اصبحت الرشوة امرا مألوفا، بالاضافة الى الوسايط والمحسوبيات. وكل ذلك بدأه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، الذي اقام حكمه على جثث الابرياء، وأوكل الى الضابط البريطاني، ايان هندرسون، مهمة تعذيب ابناء البحرين وقمع اية معارضة للحكم الخليفي الاستبدادي. ولذلك فعندما صدر قرار "تكريم" الشيخ خليفة بدعوى مساهمته في "التنمية البشرية" صعد اهل البحرين الذين لم يروا من تلك التنمية سوى زيادة زوار السجون، والمبعدين والعاطلين عن العمل والمتظاهرين في الشوارع. وفي الحقبة الحالية التي تدار من قبل رأس النظام، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ازدادت المستوطنات للمجنسين سياسيا، وهم الشعب الجديد الذي قررت العائلة الخليفية احلاله محل اهل البحرين الاصليين (من الشيعة والسنة). هذا في الوقت الذي تتصاعد فيه معاناة المواطنين الباحثين عن العمل، وتفرض ضرائب اضافية على العمال الفقراء بعنوان دعم المعطلين عن العمل، بينما يقطتع الحاكم ورئيس الوزراء اكثر من نصف المدخولات النفطية بدون حق. ويعيش اهل البحرين بدون سكن مناسب في الوقت الذي تشيد فيه المنازل للمستوطنين الجدد الذين يوفر لهم المسكن والوظيفة. أهذه

صراع مع الثعلب

وابتسمنا
ورقصنا
فوق اجساد الضحايا
عندما لاح شعاع الفجر
من بين السحاب

وظننا
ان ليل الظلم ولى
وهو كلا لن يعود
فمعاني الحب لاحت
وانتهى عهد الخراب

فتعانقنا طويلا
بهيام العاشقين
ثم ودعنا الأسى
واعتقدنا ان
ذلك الليل ولى بالذئاب

بعضنا قال
لقد جاء الربيع
بنسيم وأهازيج الهوى
فاخلعوا الصوف وحيوا
بلبلا قد جاءنا بعد غياب

قال بعض
فرج الله أتنا
وانتهى ظلم الليالي
انه النصر المبين
ومضى الشر الى غير ايباب

ثالث قال:
أبوسلمان نعم المرتجي
فهو مشروع صلاح
وهو عنوان عطاء
وهو للوحدة باب

قال صوت من خجول
يختفي بين الزحام
أيها الثلة مهلا
انني انظر غربانا سوادا
فاحذروا هذا السراب

هي الانجازات البشرية لرئيس الوزراء؟ انه الفساد اولا واخيرا، فهو الذي يشجع البعض لتكريم الطغاة والمستبددين واللصوص، وهو الذي يجدر بالعالم مواجهته على وجه السرعة لكي لا يقضي على ما تبقى من قيم واخلاق لدى ابناء هذا الكوكب. اما شعب البحرين فيحتقر خليفة بن سلمان ويتمنى انتهاء عهده عاجلا، ويزدري من تحدته نفسه بتكريمه، ويطالب بتطبيق قوانين الامم المتحدة في ما يتعلق بمرتكبي الجرائم ضد الانسانية لمحاكمة رئيس وزراء البحرين.